

هل منع الأردن البرلمان من بحث قضية المؤامرة

نواب يشككون في الرواية الرسمية بشأن اعتقال باسم عوض الله



ترقب وانتظار

وأثارت تصريحات النواب في أعقاب الاجتماع المغلق مع رئيس الحكومة الكثير من الأسئلة في داخل الأردن وخارجه حول طبيعة الأمر الذي جُد في المملكة واستدعى تنفيذ حملة اعتقالات واسعة النطاق طالت شخصيات سياسية ومقربين من الأمير حمزة وأحد أفراد الأسرة المالكة.

وكشف تسجيل صوتي سابق نشر على مواقع التواصل الاجتماعي حول ما دار بين الأمير حمزة ورئيس الأركان في الجيش الأردني بأن اللقاء كان عبارة عن دعوة قائد الجيش للأمير بالكف عن نشر "تفريعات وعقد لقاءات وزيارات"، وذلك خلافا لما صرح به من أنه طالبه بالكف عن القيام بأنشطة تستهدف زعزعة استقرار الأردن وأمنه.

ونوابا التقوا رئيس الوزراء قالوا إنه "نفي وجود انقلاب ولم يستخدم مصطلح مؤامرة" خلال اجتماعه بأعضاء من مجلسي الأعيان والنواب.

وكان النائب خليل عطية قد تحدث أن الخصاونة "نفي وجود محاولة انقلاب واستخدم عبارة محاولات لزعة الأمن والاستقرار" خلال اجتماعه الأخير.

وأحالت السلطات الأردنية المتهمين في القضية إلى المدعي العام بينهم باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد.

وقالت مصادر إعلامية أردنية إن لقاء الخصاونة والنواب شهد مشادات كلامية ومغادرة عدد من النواب لقاعة الاجتماعات حيث صدر عن البرلمان توضيح بعد ذلك نفي فيه حدوث مشادات نيابية مع الخصاونة.

وتساءل النائب أسامة العجارمة "هل كان هناك خطر كبير من حجم تواصل الأمير حمزة مع الشعب الأردني"، وأضاف "هل شعروا أن الأمير هو الأقرب للشعب".

وقال إن "هناك أزمة ثقة اليوم بين الشعب الأردني والدولة بشكل عام".

وكان العاهل الأردني قد تحدث قبل أيام قليلة عن أن "الفتنة وُدت"، وإن قضية الأمير حمزة "تحت رعايته". وظهر الأمير حمزة في احتفال الأردن بمئوية تأسيسه إلى جانب الملك عبدالله الثاني وولي عهده وأمراء من الأسرة الهاشمية.

ولم تعرف حتى اللحظة طبيعة المحادثات التي تحدثت عنها السلطات الأردنية، ومنعت تداول معلومات حول القضية في وسائل الإعلام المختلفة، لكن

معهم. معظم المعتقلين هم من العسكريين المتقاعدين ولم يتمكن من معرفة أي شيء عن إجراءات التحقيق".

واتهمت السلطات الأردنية الأمير حمزة وبين 14 إلى 20 شخصا آخرين بالضلوع في "مخططات أئمة" هدفها "زعزعة أمن الأردن واستقراره"، قبل أن يصدر بياناً عن الديوان الملكي الأردني يؤكد أن قضية الأمير حمزة ستحل تحت رعاية الملك عبدالله الثاني وفي إطار الأسرة الهاشمية.

ونسبت تصريحات للخصاونة قوله في اجتماعه المغلق مع أعضاء من مجلس الأعيان إن "باسم عوض الله على اتصال بالأمير حمزة وينسق معه منذ أكثر من سنة، وكان هناك حديث عن تحريض ضد الملك عبدالله الثاني ومخالفة الدستور".

ماذا جرى أوائل هذا الشهر في الأردن؟ سؤال لا يزال يبحث عن إجابة في ظل الروايات المتضاربة حول الاعتقالات والضجة التي صاحبت الحملة على ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين والشخصيات السياسية التي جرى اعتقالها ضمن ما بات يعرف بـ"المؤامرة" على أمن الأردن واستقراره.

أحمد القدوة

الأزمة، متسائلا "هل هو خوف من وقوف مجلس النواب على الحقائق، أم الخوف من الكشف إن كان هناك إدعاءات بمؤامرة أو مؤامرة مزعومة أو كرتونية غير موجودة على أرض الواقع".

واعتبر البرلمان الأردني أن "إقصاء مجلس النواب هو الذي ولد الشبهات والشكوك الكثيرة حول القضية"، قائلا "تقصيني يعني يوجد شيء خطأ".

وكان رئيس الوزراء الأردني قد التقى قبل يومين بأعضاء من مجلسي النواب والأعيان لإطلاعهم على سير التحقيقات ووضعهم في صورة القضية التي أثار ردود فعل داخلية وخارجية على حد سواء.

ونشر النائب العجارمة رسالة وجهها إلى رئيس البرلمان عبدالمعزم العودات يتضمنه سؤالاً راقبياً لرئيس الوزراء يطالبه بالإجابة عن مكان باسم عوض الله، وطالب بالسماح للنواب بالإطلاع على حقيقة وجوده في السجن أو الأراضي الأردنية.

وقال إن "حقيقة وجود باسم عوض الله تبدو غير واقعية، أو أن يعطوا الإجابة بأنه يقبع في سجن ما".

وتساءل مراقبون عن سبب رفض رئيس الوزراء الإجابة عن سؤال النواب في الاجتماع المغلق بشأن مكان وجود عوض الله وظروف اعتقاله، حيث روج على نطاق واسع داخل الأردن أنه "راس المؤامرة" الأخيرة.

ويشير الأريعاء في العاصمة الأردنية مدعي عام محكمة أمن الدولة التحقيق في القضية مع جميع المتهمين فيها، حسب ما قالت مصادر إعلامية رسمية.

واعتبر المحامي عاصم المصري، الذي يترافع عن ستة من المعتقلين، أن الاعتقال نوع من الإخفاء القسري.

وقال المحامي زياد المجالي "حتى الآن ليس لدينا دليل واضح أو إفادات حول مكان وجود (باسم) المجالي وعوض الله أو الجهة الرسمية التي تتولى التحقيق

شكك نواب في الرواية الرسمية الصادرة عن السلطات الأردنية بشأن اعتقال رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله وعدد آخر من المتهمين في إطار ما بات يعرف بمؤامرة لزعة استقرار الأردن وأمنه، وطالبت مقربين من الأمير حمزة الأخ غير الشقيق للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.

وسعت السلطات الأردنية إلى معالجة قضية الأمير حمزة بعيدا عن القضاء في إطار الأسرة المالكة بعد وساطة قادها الأمير الحسن بن طلال لإعادة التهدئة بين الملك وولي العهد السابق الذي انتقد مرارا سوء إدارة الحكومات وانتشار الفساد.

وعلى الرغم من محاولات حكومية عديدة لوضع القضية في إطار "المؤامرة"، إلا أن أسئلة طرحها النواب في اجتماع مغلق حضره رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة مع أعضاء من مجلسي النواب والأعيان لم يلق إجابات كافية تنهي حالة الغموض في القضية.



أسامة العجارمة

سؤال راقبي

إلى رئيس الوزراء، أين

باسم عوض الله

وقال النائب أسامة العجارمة، وهو عضو لجنة الحريات في البرلمان الأردني، إن الرواية الحكومية وضعت باسم عوض الله كلاعب أساسي في مؤامرة كبيرة على الحكم، وأنه من حق مجلس النواب وكشريك في نظام الحكم أن يقف على حقيقة وجود عوض الله والتحقيق معه في أروقة الدولة الأردنية.

وأضاف العجارمة في تصريح لـ"العرب" أنه تم إقصاء مجلس النواب بشكل ممنهج عن هذه القضية منذ بداية

تحركات مصرية - سودانية متعددة لتفكيك التحالفات الإقليمية لإثيوبيا

وأشار في تصريح لـ"العرب" إلى أن الجهود الدبلوماسية قد تأتي بفئارها إذا جرى التركيز على الجوانب الفنية والقانونية التي انتهكتها أديس أبابا، بما يتيح الوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف، وهو مفتاح الدعم الدولي، لأن القوى الإقليمية التي لجأت إليها الدولتان لديها مصالح مباشرة مع إثيوبيا ولن تسمح بتهددها.

وأوضح أن لجوء السودان إلى بعض دول الخليج مهم للغاية، فليس من الصالح أن يتعرض السد للضرر وتدخل إثيوبيا بدعوة من أديس أبابا، ما يجعل البلدان يتجاوبان معا لمنع وقوع خسائر كليهما بسبب تداعيات السد.

وأعلن مولود جاويش أوغلو وزير الخارجية التركي عن بدء مرحلة جديدة في العلاقات مع مصر، قائلا إن "هناك اجتماعا تركيا - مصرية مرتقبا على مستوى مساعي وزيرى خارجية البلدين، والعمل جار لتحديد الموعد".

وأضافت المصادر لـ"العرب" أن التقارب مع قطر يسير في الاتجاه نفسه، حيث تمتلك الدوحة استثمارات كبيرة في

دبلوماسية مكبرة لنزع مصادر القوة السياسية التي تحتفظ بها إثيوبيا.

وجاء توجه وفد أممي سوداني قريبا إلى إسرائيل لإجراء مباحثات في سياق السعي إلى تفكيك شبكة الأمان الإقليمية، لأن الخرطوم صادقت الأسبوع الماضي على إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، بعد أشهر من الموافقة على تطبيع العلاقات.

وأكد عبدالرحمن أبوخريش استاذ العلاقات الدولية بالمركز الدبلوماسي التابع للخارجية السودانية أن "الخيار الدبلوماسي هو الوحيد أمام مصر والسودان للتعامل مع سد النهضة، فمع حلول يوليو المقبل سيكون هناك 18 مليار متر مكعب من المياه مخزنة خلف السد ومستحيل التعامل معها عسكريا، لأن ذلك سوف يقضي على السودان".

أمان إقليمية ودولية أسهمت في تقوية وصمود إثيوبيا على طاولة المفاوضات وعدم تلبيةها لمطالب البلدين".

ونسجت بعض الدول الخليجية علاقات قوية مع أديس أبابا من خلال تدفق استثمارات كبيرة في مجالي الثروة الزراعية والحيوانية، كما ساعد التقدم الملحوظ في العلاقات مع كل من تركيا وإسرائيل، ناهيك عن الولايات المتحدة والصين وروسيا، في عدم تخليها عن موقفها التفاوضي، مستفيدة مما يقدم لها من دعم بصور مختلفة.

وانعكس التطور الملحوظ في العلاقات بين القاهرة والخرطوم على التعاون والتنسيق بينهما في مجالات عسكرية واقتصادية، وعلى أزمة سد النهضة أيضا، واتفقتا على القيام بحملة

إثيوبيا توفر لها مساحة لممارسة ضغوط عليها، إذا أرادت ذلك، وهو ما يفسر الهدوء بينهما، على الرغم من أن الواقع الرئيسي للأزمة الخاصة بملف الإخوان والمتشددين لم تحرز تقدما كبيرا.

وتوقع في تصريح خاص لـ"العرب" أن تكون تمهيدا لطلب التدخل تحت البند السابع، والذي يتيح استخدام القوة من قبل مجلس الأمن لوقف ملء السد وتشغيله لحين الوصول إلى اتفاق قانوني ملزم.

وأوضح أن بعض الدول المستهدفة بالتحركات الدبلوماسية يمكن أن تمارس ضغطا على أديس أبابا، لأنها تترك أن أي عمل عسكري لن يكون في صالح استثماراتها هناك، ما يجبرها على إبداء ليوونة أكبر، وتوازن علاقاتها بين مصر وإثيوبيا.

وينبع توسيع إطار التحركات من الإخفاق المصري والسوداني في إقناع إثيوبيا بالتوقيع على اتفاق ملزم بشأن سد النهضة، وتصاعد حدة الخلافات بما يمكن أن يصل إلى حافة الهاوية، ويقود إلى فتح الطريق أمام التفكير في حلول عسكرية.

ولا تريد كل من مصر والسودان الانجراف وراء هذا الخيار، وعندما لوحث القاهرة به فقد كان هدفها إظهار قوتها، لأنها تترك حجم تكاليفه على دول المنطقة، ولذلك سرّعت من وثيرة التحرك على خطوط متوازنة لتكثيف الضغوط على إثيوبيا.

وينطوي التلميح المصري إلى استخدام الخشونة على هدف يرمي إلى توصيل رسائل عتاب قاسية للدول ذات العلاقات القوية مع إثيوبيا، فمادها أنها إذا لم تمارس ضغطا كبيرا عليها ربما تفقد مصالحها في المنطقة، لأن التصعيد ستكون له ارتدادات حيوية على الإقليم.

ويعتقد مراقبون أن مصر والسودان يعملان على تفكيك ما يوصف بـ"شبكة

القاهرة - بدأت كل من مصر والسودان تحركات دبلوماسية عاجلة لمحاولة إثيوبيا وتفكيك بعض التحالفات التي تعتمد عليها في المنطقة، وحض الدول التي تمتلك علاقات قوية معها على ممارسة ضغوط للتخلي عن تشدها في أزمة سد النهضة.

ودخلت أزمة مفاوضات السد نفقا قاتما عقب فشل جولة كينشاسا الأسبوع الماضي.

وقالت مصادر مصرية إن أحد أسباب التحسن الظاهر في علاقات القاهرة مع أنقرة يصب في هذا الاتجاه، حيث ترتبط تركيا بعلاقات اقتصادية وعسكرية قوية مع أديس أبابا، ما يجعل البلدان يتجاوبان معا لمنع وقوع خسائر كليهما بسبب تداعيات السد.

وأجرى وزير الخارجية المصري سامح شكري يوم الثلاثاء اتصالا هاتفيا بأمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وأرسل مذكرة تفصيلية إلى مجلس الأمن الدولي، وطالب بتدخل روسيا في الوساطة مع إثيوبيا.

وقال نائب رئيس المجلس المصري للشؤون الأفريقية السفير صلاح حليلة



التعتن الإثيوبي قد يقوض الخيارات الدبلوماسية

قمة ثلاثية لبحث أزمة سد النهضة

وتطرق رئيس الحكومة السودانية في رسالته إلى فشل جميع الوساطات التي قادها الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والبنك الدولي.

وقال إن "المفاوضات التي رعاها الاتحاد الأفريقي منذ يونيو 2020 لم تفرض إلى اتفاق، بما في ذلك الاجتماعات الوزارية في كينشاسا، والتي فشلت في وضع إطار للتفاوض مقبول لكل الأطراف".

وأوضح رئيس الوزراء السوداني أن إثيوبيا رفضت مقترحا سودانيا أبدته مصر بالاستعانة بوساطة دولية بقيادة الاتحاد الأفريقي.

وأكد أن دعوته تأتي وفقا لإعلان المبادئ والذي تنص المادة العاشرة منه على إحالة الموضوع إلى رؤساء حكومات الدول الثلاث إذا تعذر التوصل إلى اتفاق بين المتفاوضين.

وأضاف في الرسالة التي وجهها لتظهيره الإثيوبي والمصري ونقلتها وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن "المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود في وقت وصلت فيه أعمال تشييد السد مرحلة متقدمة مما يجعل من التوصل إلى اتفاق قبل بدء التشغيل ضرورة ملحة وأمر عاجل".

وفشلت الجولة الأخيرة من المفاوضات بين الدول الثلاث والتي عقدت في العاصمة الكونغولية كينشاسا في التوصل إلى اتفاق حول آلية ملء وتشغيل سد النهضة.

وطرح فشل تلك الجولة خيارات عدة للتعامل مع السودان ومصر مع التصعيد الإثيوبي في مسألة السد، واعتبرت القاهرة أن "حصتها من مياه النيل خط أحمر"، وإن أي مساس بهذا الحق يهدد الاستقرار في المنطقة.

الخرطوم - أوجت رسائل التهديد المتبادلة بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن أزمة سد النهضة خلال الأيام الماضية بأن الملف سيأخذ منحى تصاعديا لا رجعة فيه في ظل رفض أديس أبابا التوقف عن ملء السد وفشل جولة المفاوضات الأخيرة.

ووجه رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك دعوة لتظهيره المصري والإثيوبي إلى عقد اجتماع قمة ثلاثي خلال عشرة أيام لتقييم مفاوضات السد التي وصلت إلى طريق مسدود والتباحث حول الخيارات الممكنة للمضي قدما في المفاوضات.

وقال حمدوك إن الاجتماع المقترح هدفه "تجديد الالتزام السياسي للدول الثلاث بشأن التوصل إلى اتفاق وفقا لاتفاق المبادئ الموقع عليه في الثالث والعشرين من مارس العام 2015".